Distr.
GENERAL

A/41/937
2 December 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

# الأمم المتحدة

# الجمعيّة العامة

الدورة الحادية والاربعون
البند ١٤٣ من جدول الاعمال

## أزمة الديون الخارجية والتنمية

## تقرير اللجنة الثانية

المقرر : السيد بوريس غوديما (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

## أولا - مقدمة

١- قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية" وأن تحيله الى اللجنة الثانية .

٢- وقد أجرت اللجنة مناقشات عامة بشأن هذا البند في جلساتها ١٠ الى ١٣ و ١٥ و ١٦ المعقودة في الفترة من ١٤ الى ١٦ و ١٧ و ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر . وتتضمن المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/41/SR.10-13 و 15 و 16) سردا لهذه المناقشات . وتم توجيه الانتباه أيضا الى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٣ الى ٩ ، المعقودة في ٦ و ٨ الى ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ (A/C.2/41/SR.39) .

٣- وكان معروضا على اللجنة للنظر في هذا البند الوثائق التالية :

A/41/643 تقرير الامين العام المعنون "حالة الديون الدولية في منتصف عام ١٩٨٦"

A/41/667 رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الالمانية لدى الامم المتحدة



86-33199 ٥٨٣٠ب

Digitized by UNOG Library

A/41/772 رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ موجهة الى الامين العام من وزير خارجية بيرو

A/41/674 رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة

A/C.2/41/4 رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الامم المتحدة

٤- وفي الجلسة ١٠ المعقودة في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ، أدلى وكيل الامين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ببيان استهلالي (انظر A/C.2/41/SR.10 ، الفقرات ٢-١٢) .

## ثانيا - النظر في المقترحات

### الوثيقة A/C.2/41/L.5 ومشروع القرار A/C.2/41/L.71

٥- قررت الجمعية العامة ، بمقررها ٤٠/٤٧٧ ، المؤرخ في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، في ضوء توصية اللجنة الثانية ، أن تؤجل الى دورتها الحادية والاربعين النظر في مشروعي القرارين المعنونين "أزمة الديون الخارجية والتنمية" و "الديون والمسائل المتصلة بها" ، واتخاذ الاجراء الملائم بشأنهما ؛ ونصهما كالآتي :

"أزمة الديون الخارجية والتنمية

"ان الجمعية العامة ،

"إذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،



Digitized by UNOG Library

"وإذ تشير الى قراراتها ٢٨٠٧ (د - ٣٦) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ، و ٣٠٣٩ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، و ١٥٨/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ١٨٧/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٥٩/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن مشاكل الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية ،

"وإذ تشير أيضا الى قراري مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨[(١)] ، و ٣٢٢ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠[(٢)] ،

"وإذ يقلقها أشد القلق حالة الاقتصاد العالمي الراهنة ، ولا سيما المشاكل الحادة التي تواجهها البلدان النامية التي تتأثر اقتصاداتها ببيئة خارجية غير مؤاتية تتجلى في جملة عوامل منها ، عدم ثبات المتغيرات الاقتصادية الخاصة والسياسات غير المتسقة التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي ، دون رقابة فعّالة متعددة الأطراف على أهدافها ونتائجها ، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان النامية ،

"وإذ تؤكد أن مشكلة أزمة الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية هي نتيجة مباشرة للبيئة الاقتصادية العالمية السائدة ، وهي انعكاس لعدم المساواة وللنظام الاقتصادي الدولي غير العادل القائمين ،

"وإذ تضع في اعتبارها الأولوية التي أعطتها الأغلبية العظمى من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، لمشكلة أزمة الديون الخارجية ، وقلقهم الشديد إزاء التأثير

---

(١) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الأول .



Digitized by UNOG Library

السلبي لهذه الأزمة على عملية التنمية وعلى الاستقرار الدولي ، وآثارها على الهدف المحدد في ميثاق الأمم المتحدة وهو تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ،

"وإذ يقلقها أشد القلق الأثر الضار الذي تعاني منه البلدان النامية نتيجة العبء الضخم والمتزايد بشكل غير محتمل لخدمة ديونها الخارجية المتزايدة ، والذي تزداد خطورته بصورة خاصة بسبب التأثير السلبي لعملية التكيّف ، وانعدام فرص الوصول الى الأسواق المالية ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، وتقلبات أسعار الصرف ، والتدفق العكسي للموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، وركود المساعدة الإنمائية الرسمية بل وانخفاضها من حيث القيمة الحقيقية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، فضلا عن الانخفاضات الحادة في أسعار السلع وتصاعد النزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو ،

"وإذ تشدد على أن البلدان النامية تبذل جهودا شاقة للتكيّف بتكلفة سياسية واجتماعية واقتصادية عالية للغاية ، وذلك في كثير من الحالات بناء على طلب المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ، ومن خلال الشروط التي يضعها ، في جملة أمور ، صندوق النقد الدولي ، والتي تسفر عن البطالة والانكماش الاقتصادي والإضرار بقدرة هذه البلدان على النمو والتطور ، كما تشدد على أن إعادة الجدولة الدورية لأقساط الديون ، تؤجل المشكلة في كثير من الحالات ، وتزيد خطورة النتائج النهائية المترتبة عليها ،

"وإذ تؤكد من جديد انه في الوقت الذي تعترف فيه البلدان بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالديون ، فإن الإلتزامات المالية التي دخلت فيها البلدان النامية المدينة مع دائنين من البلدان المتقدمة النمو ومع مؤسسات مالية متعددة الاطراف قد أصبحت ، في ظل الظروف الحالية ، غير محتملة ، وانه ما لم يجد المجتمع الدولي حلولا عاجلة وحقيقية وعادلة ومنصفة ودائمة ، فإن تلك الالتزامات يمكن أن تصبح ، بالنسبة لبعض هذه البلدان ، فوق طاقة اقتصاداتها ،



Digitized by UNOG Library

"وإذ تدرك ضرورة مراعاة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، التي تتطلب حلا طويل الاجل يتحقق من خلال التنمية والنمو الاقتصادي المستمرين للبلدان الافريقية التي يمثل ، أساسا ، عبء ديونها الخارجية الثقيل بالنسبة للفرد حالة إعسار تشكل عقبة رئيسية أمام إمكانات تنميتها الطويلة الاجل ؛ وإذ تلاحظ أن مدفوعات خدمة الدين تمتص ، بالنسبة للبلدان الافريقية والعديد من البلدان النامية الاخرى ، نحو نصف حصائلها الإجمالية من القطع الاجنبي التي تستمد من عدد محدود للغاية من السلع الاولية التي تعاني انخفاضا في أسعارها وانكماشا في أسواقها ؛ وإذ تلاحظ أيضا أن التحويل العكسي للموارد الذي تعاني منه البلدان النامية قد أصبح غير محتمل بدرجة أكبر في المنطقة الافريقية بسبب اعتماد بلدانها الشديد على المساعدة الإنمائية الرسمية وفرصها المحدودة في الحصول على تسهيلات ائتمانية من الاسواق المالية ،

"واقتناعا منها ، بالتالي ، بأنه لا يمكن الاستمرار في النظر الى مشكلة الديون الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية من جوانبها التقنية الضيقة فقط أو من حيث سماتها الاقتصادية ، وأن هذه المشكلة تتطلب معالجة سياسية واتباع نهج شامل يضم البلدان النامية المدينة والبلدان الدائنة المتقدمة النمو ، فضلا عن المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ، التي تشترك كلها في مسؤولية إيجاد حل لمشكلة الديون التي تواجهها البلدان النامية ،

"١ - تؤكد من جديد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية تمثل أولوية أساسية لجميع البلدان ، وأن هذه التنمية تتأثر تأثرا سلبيا ، في جملة أمور ، بمشكلة أزمة الديون الخارجية ؛

"٢ - تحث حكومات البلدان المتقدمة النمو الدائنة والبلدان النامية المدينة ، فضلا عن المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ، على أن تشترك معا في إيجاد حل مقبول للجميع وحقيقي وعادل ومنصف ودائم لمشكلة الديون التي تعاني منها البلدان النامية يعكس مسؤوليتها المشتركة ؛ وينبغي التماس هذا الحل ، القائم على أساس الحاجة العاجلة لإعادة تنشيط العملية الإنمائية في البلدان النامية ، في إطار مبادئ توجيهية من بينها المبادئ التالية :



Digitized by UNOG Library

"(أ) المساواة والتماثل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توزيع تكاليف عملية التكيّف الاقتصادي ؛

"(ب) خفض أسعار الفائدة وكفالة استقرارها ، ومدّ فترات السداد وإعطاء فترات سماح وإمهال ؛

"(ج) تحسين الوصول الى الأسواق وكفالة استقراره ؛ والوقف التام للحمائية وتخفيضها ؛

"(د) عكس الاتجاه نحو اتباع ممارسات تؤدي الى سيادة الفوض في الأسواق ، والتمييز والتجارة الموجهة ؛

"(هـ) استقرار أسواق السلع في ظل أسعار عادلة ومجزية ؛

"(و) عكس اتجاه تدفق الموارد المالية الصافي من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ؛

"(ز) البدء من جديد في توجيه تدفق الموارد المالية لأغراض التنمية ؛

"(ح) تحديد مدفوعات خدمة الديون بنسبة مئوية من حصيلة الصادرات تتماشى مع احتياجات التنمية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ؛

"(ط) تخفيف الشروط التي يطبقها ، في جملة أمور ، صندوق النقد الدولي وتفادي الشروط المتعارضة ؛

"(ي) منح المعاملة الخاصة ، ولا سيما للبلدان الأفقر والأقل نموا ، في حل مشاكل الديون الخارجية الخطيرة التي تواجهها ؛

"٣ - تدعو الى التنفيذ الكامل والعاجل لقراري مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) و ٢٣٢ (د - ٢١) ؛



Digitized by UNOG Library

"٤ - تطلب الى البلدان المتقدمة النمو الدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية المتعددة الاطراف ، أن تعتمد ، على وجه الاستعجال ، تدابير محددة لحل مشكلة مديونية افريقيا ؛ على أن تتضمن هذه التدابير إجراء بشأن أحكام وشروط الديون الخارجية القائمة وتوفير موارد مالية إضافية بشروط ميسرة لمساعدة البلدان الافريقية المدينة على استئناف عملية النمو والتنمية الاقتصاديين ؛

"٥ - ترجو من الامين العام أن يتخذ المبادرات اللازمة التي تسهم في تحقيق أهداف هذا القرار ، وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين عن تطور هذه العملية وتقدمها ، خاصة وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في الفقرة ٢ أعلاه من منطوق هذا القرار ."

"الديون والمسائل المتصلة بها

"ان الجمعية العامة ،

"اذ يساورها القلق ازاء ما سيلحق باحتمالات النمو في كثير من البلدان النامية من أثر ضار بسبب عبء الديون الثقيل الذي زادته سوءا مجموعة من التطورات تشمل ارتفاع أسعار الفائدة ، وعدم استقرار أسعار الصرف ، والضعف الذي أصاب مؤخرا أسواق الصادرات ، وانخفاض أسعار السلع الرئيسية ، ومشاكل الادارة الاقتصادية المحلية ، والمصاعب التي تواجه إعادة توفير سبل الوصول الى أسواق رأس المال ،

"واقتناعا منها بأن النمو الاقتصادي المتواصل ، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء ، ضروري لحل مشكلة الديون ، وبأن النمو المتواصل يتطلب تكيفا اقتصاديا مستمرا ، واذ تلاحظ في هذا الصدد جهود التكيف التي اضطلع بها بالفعل كثير من البلدان ،

"واقتناعا منها بأن إقامة نظام تجاري منفتح ومتعدد الاطراف وبصفة خاصة تعزيز امكانيات التصدير بالنسبة للبلدان النامية ، أمر ضروري لتحسين النمو ومناظير التنمية ولتوليد الايرادات التي تلزم البلدان النامية لخدمة ديونها ،



Digitized by UNOG Library

"واذ تؤكد أهمية وجود بيئة نقدية دولية مستقرة ، مرحّبة في هذا الشأن بالانخفاض الذي حدث مؤخرا في أسعار الفائدة وبالتدابير التي اتخذت لكفالة تعديل أسعار الصرف الرئيسية على نحو أفضل لتلائم الاصول الاقتصادية ،

"واذ تدرك أن ظروف الديون تختلف من بلد لآخر وعلى ذلك يجب معالجة تدابير التخفيف من عبء الديون لكل بلد على حدة ،

"واذ تدرك أيضا أنه يجري تنفيذ عمليات إعادة جدولة الديون مع مراعاة قدرة البلدان المدينة على خدمة الدين ، وأن هذه الاجراءات تتم بشكل مرن وعملي في إطار دولي ،

"واذ تسلم بأن مصلحة الدائنين والمدينين على حد سواء الوفاء بالتزامات الديون ،

"واذ ترحب بتوافق الآراء الذي ظهر في الاجتماعات الاخيرة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن ضرورة اتخاذ سياسات واجراءات أخرى حازمة لتحقيق الهدفين المنوين وهما حل مشكلة الديون بطريقة بنّاءة وكفالة استمرار النمو غير التضخمي في الاقتصاد العالمي والقائم على أساس التعاون الدولي ، واذ تلاحظ أنه قد تم معالجة هذه المسائل نفسها في الدورة الاخيرة لمجلس التجارة والتنمية ،

"١- تحث على زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الذي يستهدف حل مشكلة الديون ويكفل نموا متواصلا غير تضخمي للاقتصاد العالمي ؛

"٢- تؤكد أنه يلزم ، في تشجيع النمو الاقتصادي العالمي المتواصل ، اتباع سياسات اقتصادية متوافقة وخصوصا بين البلدان الصناعية الرئيسية ، لتوسيع الاساس الذي يكفل حصول توسع غير تضخمي في الاقتصاد العالمي ، ولتصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية المستمرة ؛

"٣- تطلب الى البلدان المدينة أن تواصل جهودها التكيفية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف النمو الاقتصادي وتخفيف عبء الدين ؛



Digitized by UNOG Library

"٤- تدعو الى اتخاذ المزيد من الاجراءات الحازمة المتضافرة والموجهة نحو تعزيز النظام التجاري المفتوح والمتعدد الاطراف والرامية الى عكس مسار الاتجاهات الحمائية ، وترحب في هذا الصدد بالإعداد لجولة جديدة وشاملة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف تعقد في إطار مجموعة الاتفاق العام بشان التعريفات الجمركية والتجارة ؛

"٥- تدعو الى اتخاذ اجراءات حازمة أخرى لتحسين أداء النظام النقدي الدولي ولالتماس المزيد من الاستقرار في أسواق الصرف ؛

"٦- تؤكد ضرورة تحسين ثبات وعدم تذبذب الايرادات المتولدة من السلع الاساسية والمنتجات الاولية ، التي تشكل مصدرا رئيسيا للعملات الاجنبية في كثير من البلدان النامية ؛

"٧- تؤكد أهمية تامين حصول تدفقات كافية في الموارد الوطنية والدولية للبلدان النامية من مصادر خاصة وعامة على حد سواء ، بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية ، دعما لجهود التكيف ، وتؤكد في هذا الصدد على أهمية الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؛

"٨- تدعو الى التنفيذ الكامل لقراري مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ-٩) المؤرخ في ١١ اذار/مارس ١٩٧٨[٣] و ٣٢٣ (د-٣١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٤] وتدعو كذلك مؤسسات المساعدة المتعددة الاطراف الى أن تراعي في برامجها المتعلقة بتقديم القروض لاقل البلدان نموا العبء الشامل الذي تتحمله تلك الدول في خدمة ديونها ؛

---

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) المجلد الاول ، الجزء الثاني ، المرفق الاول .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الاول .



Digitized by UNOG Library

"٩- تثني على روح الحوار والتعاون المتزايدة التي يتسم بها العمل على وضع نهج منصفة ودائمة ومتفق عليها دعما لتدابير التكيف والنمو الطويل الاجل والتي تجلت في الاجتماعات والبيانات الاقتصادية الدولية الاخيرة ، وخصوصا من خلال مبادرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للنظر في مشاكل الديون في إطار أوسع ."

٦ - وفي الجلسة ٣٦ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض نائب رئيس اللجنة السيد اوسكار دى روخاس (فنزويلا) مشروع قرار (A/C.2/41/L.71) بعنوان "تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الرامي الى حل مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية" ، وقدمه باسمه على أساس المشاورات غير الرسمية .

٧ - وقد أدلى الرئيس ببيان .

٨ - وفي نفس الجلسة ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/41/L.71 (انظر الفقرة ١٣) .

٩ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانات ممثلو يوغوسلافيا (باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) ، والنرويج ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الاوروبي) ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ، وبولندا ، وكندا ، والصومال .

١٠ - وفي الجلسة ٣٦ ، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدلى ممثل يوغوسلافيا باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، ببيان اقترح فيه تأجيل النظر في مشروع القرار المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية الى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

١١ - وفي نفس الجلسة أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الاوروبي ، ببيان اقترح فيه تأجيل النظر في مشروع القرار المعنون "الديون والمسائل المتصلة بها" الى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .



Digitized by UNOG Library

١٢ - وفي نفس الجلسة ، وبناء على اقتراح من الرئيس ، قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بتأجيل النظر في مشروعي القرارين الواردين في الوثيقة A/C.2/41/L.5 والمعنونين "أزمة الديون الخارجية والتنمية" و "الديون والمسائل المتصلة بها" ، الى دورتها الثانية والاربعين (انظر الفقرة ١٤) .

## ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٣ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي :

تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الرامي الى
حل مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى مقررها ٤٠/٤٧٤ المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، والمرفقات المتصلة به[٥] ،

واذ تشير الى قراري مجلس التجارة والتنمية ١٩٦٥ (د-إ - ٩) المؤرخ في ١١ اذار/مارس ١٩٧٨[٦] ، و ٣٣٢ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠[٧] ،

---

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، المرفقات ، البند ٨٤ من جدول الاعمال ، الوثائق A/40/989/Add.14 الفقرتان ٧ و ١١ ، و A/40/989/Add.3 ، الفقرة ٦٦ ، و A/40/989/Add.14 ، الفقرة ١٢ .

(٦) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) المجلد الاول ، الجزء الثاني ، المرفق الاول .

(٧) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) المجلد الثاني ، المرفق الاول .



Digitized by UNOG Library

وقد نظرت في تقرير الامين العام المعنون "حالة الديون الدولية في منتصف عام ١٩٨٦"(٨) ،

واذ تحيط علما بالبيانات التي أدلى بها الدول الاعضاء تحت هذا البند ، ولاسيما في الجلسات العامة واللجنة الثانية للجمعية العامة أثناء دورتيها الاربعين والحادية والاربعين(٩) ،

واذ تسلم بأن مشاكل خدمة الديون تشكل عبئا شديدا ومقيدا ومستمرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان النامية ،

١ - توافق على العناصر التالية وتدعو جميع المعنيين الى مراعاتها عند التصدي لمشاكل الديون الخارجية ، بغية التوصل الى حلول منصفة ودائمة ومتفق عليها بصورة متبادلة ، مع مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد :

(أ) ينبغي معالجة الديون الخارجية ، من منظور نهج شامل ، في اطار استراتيجية معززة ومحسَّنة لتعاون المجتمع الدولي من أجل تحقيق النمو والتنمية الدائمين في الاقتصاد العالمي ، ولاسيما اقتصاد البلدان النامية ؛

(ب) تسليما باختصاصات المؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، فضلا عن اختصاصات الوكالات المتخصصة والاجهزة والمنظمات والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الامم المتحدة كل في حدود ولايتها ، ينبغي التصدي للقضايا المترابطة المتعلقة بالديون ، والنقد ، والمال ، وتدفقات الموارد ، والتجارة ، والسلع الاساسية ، والتنمية ، في اطار ترابطها الوثيق ؛

(ج) بروح الالتزام المشترك والتعاون المتبادل ، ينبغي تشجيع زيادة تدعيم النمو والتنمية في البلدان النامية ، وينطوي ذلك على مشاركة جميع البلدان المعنية ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو الدائنة والبلدان النامية المدينة ،

---

(٨) A/41/643 .

(٩) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ... .



Digitized by UNOG Library

والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف الخاصة الدولية ، في معالجة مشاكل ديون البلدان النامية ؛

(د) ويستدعي الحل الدائم لمشكلة الديون أيضا اتخاذ اجراءات متزامنة ومتكاملة في مجالات السياسة الاقتصادية يدعم بعضها البعض وتتوخى :

'١' أن تكون عمليات التكيف والتغييرات الهيكلية الوطنية الفعّالة ، المجراة في اطار أولويات التنمية الوطنية وأهدافها ، موجهة نحو النمو ؛ وينبغي ايلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والانمائية لكل بلد عند تطبيق الشروط ؛

'٢' انتهاج سياسات داعمة تتضمن أمورا منها القضاء على النزعة الحمائية وتوسيع نطاق التجارة الدولية ، وقيام المؤسسات المالية الدولية والمصارف التجارية بزيادة التدفقات المالية وبرامج الإقراض دعما للتدابير الموجهة نحو النمو ، وخفض أسعار الفائدة الحقيقية ، وإدخال تحسينات على أسواق السلع الاساسية ؛

'٣' انتهاج البلدان الصناعية سياسات متماسكة ومتناسقة ، بما في ذلك تدعيم الاشراف المتعدد الأطراف ، الذي يعمل على ايجاد بيئة اقتصادية دولية داعمة تساعد على تحقيق نمو وحالات تكيف دائمة وغير تضخمية تعالج الاختلالات في الاقتصاد العالمي ، بما في ذلك تخفيض الاختلالات التجارية وتعزيز استقرار سوق القطع الأجنبي ؛

(هـ) توجد علاقة هامة بين قيام بلد ما بتعبئة موارده واستغلالها ، وصافي التدفقات الداخلة من التمويل الانمائي وايرادات رؤوس الاموال والعملات الأجنبية الآتية من الصادرات ، وامكانية خدمة ديونه الخارجية ؛ وفي هذا السياق ، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات الاستثمار والاستيراد والحاجات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية لسكان البلد ؛

(و) ينبغي الاستمرار في اعداد ترتيبات لاعادة تشكيل هيكل الديون وعقد اتفاقات مالية ابتكارية موجهة نحو النمو ، عند الاقتضاء ، بشروط وأحكام تراعي العوامل الداخلية والخارجية التي تمس اقتصاد البلد المعني ؛



Digitized by UNOG Library

(ز) ينبغي ايلاء اهتمام خاص لتنفيذ تدابير اعفاء محددة لصالح أقل البلدان نموا ، ومنها ، على سبيل المثال ، التدابير الواردة في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لأقل البلدان نموا(١٠) وقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ في ١١ اذار/مارس ١٩٧٨ ؛

(ح) بالاضافة الى العناصر المذكورة أعلاه ، نعترف بأنه في معالجة الديون الخارجية لافريقيا ، تشكل ضخامتها وخدمتها عبئا ثقيلا ومقيدا ومستمرا فيما يتعلق بانتعاشها الاقتصادي وتنميتها الطويلة الاجل . ويؤكد المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو المانحة ، من جديد موافقته على اتخاذ تدابير محددة ، وكذلك على أهمية زيادة المساعدة الانمائية الرسمية الى افريقيا دعما لجهود البلدان الافريقية للتكيف من أجل التنمية ، وفقا لاحكام برنامج عمل الامم المتحدة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠(١١) ؛

٢ - تدعو أيضا جميع المعنيين الى أن يراعوا ، حسب الاقتضاء ، ما ذكر أعلاه عند التصدي لمشاكل الديون الخارجية لبعض البلدان الاخرى التي تواجه مشاكل خطيرة تتعلق بخدمة الدين ؛

٣ - ترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين نصا مستكملا من تقريره عن حالة الديون الدولية وما يتصل بها من مؤشرات ، تحت البند ذاته من جدول الاعمال ، آخذا في اعتباره هذا القرار .

---

(١٠) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني باقل البلدان نموا ، باريس ، ١ - ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.82.I.8) ، الجزء الاول ، الفرع ألف .

(١١) القرار د إ - ٢/١٣ .



Digitized by UNOG Library

١٤ - وتوصي اللجنة الثانية أيضا بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر التالي :

أزمة الديون المالية والتنمية والديون
والمسائل المتصلة بها

تقرر الجمعية العامة تأجيل النظر في مشروعي القرارين المعنونين "أزمة الديون الخارجية والتنمية" و "الديون والمسائل المتصلة بها" الى دورتها الثانية والاربعين[١٣] .

- - - - -

(١٣) انظر الوثيقة A/C.2/41/L.5 .



Digitized by UNOG Library